

1. مصطفى يوسف سبسي، 'دور المعلومات المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات
(دراسة على عدد من شركات القطاع الخاص)'، 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- بيان أهمية المعلومات المالية المستقبلية والتقنيات المستخدمة في استنباط معلومات مالية مستقبلية تتمتع بقدر كاف من الدقة والموضوعية.

- بيان متطلبات إعداد القوائم المالية المستقبلية، ومسؤولية من يقوم بإعدادها، وكيفية الإفصاح عنها.

- بيان ماهية إتخاذ القرارات و أنماطه ونوعية القرارات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية التي تعتمد على المعلومات المالية المستقبلية.

- العمل على ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية المستقبلية من خلال ملائمة وكفاءة وسرعة هذه التقارير في عرض المعلومات التي يحتاجونها.

- بيان دور الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية سواء من حيث محتواها أو طبيعتها أو الفترة التي يغطيها في إتخاذ القرارات في السوق المالي. 2.

- التعرف على مدى إدراك المجتمع الاستثماري في السوق المالي لأهمية المعلومات المالية المستقبلية ودورها في إتخاذ القرارات.

وقد توصلت الدراسة إلى البيانات الآتية:

- الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يؤثر تأثيراً ملموساً في إتخاذ القرارات في السوق المالي، ويمكن تبين ذلك من خلال ما يلي:

- إن محتوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية له تأثير مباشر على إتخاذ القرارات من قبل المستثمرين في السوق المالي، فالمعلومات المالية المستقبلية سواء أكانت قوائم مالية مستقبلية أو معلومات مالية مستقبلية جزئية كحجم المبيعات المتوقعة وصافي الربح المتوقع والتدفقات النقدية المستقبلية والعائد المتوقع للسهم ومعدلات النمو المتوقعة تساعد المستثمر في إدارة محفظته الاستثمارية بشكل كفاء وفعال وتقييم مخاطر تلك الاستثمارات وكذلك تمكنه من التنبؤ بالسعر المتوقع للسهم.
- إن طبيعة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في شكل رقم محدد أو نسبة مئوية أو بيانات وصفية مع تدعيم ذلك بشرح مبسط يلبي رغبات الأطراف ذات المصلحة يشكل أهمية كبيرة لدي المستثمرين وتساعدهم في إتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ويمكن القول أن معظم المستثمرين يفضلون الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في شكل قوائم مالية مستقبلية أو على شكل بيانات كمية أكثر من الإفصاح عنها في شكل بيانات وصفية.

- تزايد الوعي من قبل المديرين الماليين والمحللين الماليين والمحاسبين القانونيين والمستثمرين لمدي الأهمية التي تشكلها المعلومات المالية المستقبلية والدور الذي تقوم به في عملية صنع القرار الاقتصادي وبالأخص القرار الاستثماري في السوق المالي، فهناك إجماع من قبل عينة الدراسة حول ضرورة وحتمية توفير تلك المعلومات من قبل الشركات للمستثمرين كونها تساعد المستثمرين على تقدير مخاطر الاستثمار المتوقعة وبالتالي يساهم ذلك في تخفيض درجة المخاطرة الناتجة عن قرارات الاستثمار، كما أن الاعتماد على المعلومات المالية المستقبلية يحقق فاعلية أكبر وتكلفة أقل ووقت أقل ويحقق جودة في الأداء، بالإضافة إلى أن استخدامها يؤثر على طبيعة ونوعية حجم الاستثمار المستثمر فيها ويؤدي إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين قرارات الاستثمار في حالة اعتماد أكثر من خيار استثماري في أن واحد، كما أنه يوفر قدرات ومهارات كافية تساعد المستثمر على اختيار الاستثمار الأفضل.

2. انعام محسن حسن، "الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ودورها في الحد

من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي"، (2013):

تهدف الدراسة إلى:

- تحديد مفهوم الإفصاح عن المعلومات المستقبلية .
 - بيان أهمية توفير المعلومات المستقبلية للمستثمرين في السوق المالي.
 - الكشف عن مدى مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية القائمة على سوق عمان المالي.
- وتتكون عينة الدراسة من شركات الوساطة العاملة في بورصة عمان والبالغ عددها 22 شركة.

النتائج التي توصل إليها البحث:

- تشير نتائج الدراسة إلى وجود دور للشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على السوق المالي، وذلك من خلال المساهمة بإعادة ثقة المستثمرين وإزالة مخاوفهم وتوفير مناخاً استثمارياً ملائماً، مما يزيد من فرصة نمو وإزدهار وإستمرارية السوق المالي.
- تقع مسؤولية الإفصاح عن المعلومات المستقبلية على عاتق الإدارة بالدرجة الأولى، من خلال رسم مسارات منهجيتها ووضع الافتراضيات والتنبؤات على أساس منطقي وموضوعي لما يكون عليه واقع حال المنظمة المالي مستقبلاً.

• كشفت الدراسة الميدانية أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تساهم بدرجة مرتفعة في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق عمان.

الدراسات باللغة الإنجليزية:

1- Aljifri K., & Hussainey K., " The Determinants Of Forward-Looking Information In Annual Reports of USA Companies", 2007.

وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على مدى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية للمنشآت الإماراتية. وقد قامت هذه الدراسة بتحليل محتوى التقارير لعدد 46 شركة مدرجة في سوق دبي المالي أو سوق أبوظبي للأوراق المالية، ويتم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام الانحدار المختلف. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن وجود ارتباط كبير بين نسبة الربحية والديون ومستوي الإفصاح يشير إلى أن الشركات تشهد زيادة كبيرة في الإفصاح وانخفاض كبير في الربحية ومن المحتمل أن تصح عن المزيد من المعلومات الاختيارية، حيث تعتبر الربحية المنخفضة والدين المرتفع مؤشر على مخاطر الشركة.
- وقد وجد أن نوع القطاع وحجم الشركة وحجم المنفقين ليس له ارتباط كبير بمستوي المعلومات المستقبلية التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

2- Wang M.,& Hussainey K., "Voluntary forward-looking statements driven by corporate governance and their value relevance", 2013.

يستهدف هذا البحث دراسة الارتباط بين آليات حوكمة الشركات و الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية في الاجزاء السردية للتقارير المالية السنوية، كما تدرس ما إذا كانت الإفصاحات الاختيارية عن المعلومات المستقبلية التي تقودها الحوكمة تقيّد بمعلومات عن الأرباح مستقبلية.

وقد قامت الدراسة بالتركيز على عينة كبيرة من الشركات البريطانية، حيث قامت الدراسة بتحليلاً لقياس الإفصاح، وتقوم بتجميع معلومات حوكمة الشركات لعينة مكونة من 5489 ملاحظة من الشركات.

حيث توصلت الدراسة إلى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية المتعلقة بحوكمة الشركات يساعد المستثمرين على توقع الأرباح المستقبلية بشكل أفضل حيث تؤثر خصائص الشركات مثل كل من حجم الشركة و ربحيتها والرافعة المالية و نوع الصناعة على حجم الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية التي يتم الإفصاح سردياً عنها في التقارير المالية السنوية وتشير هذه النتائج إلى أن تحسين إدارة الشركة الجيدة تحسن من ممارسة إعداد

التقارير، كما نجد أن الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية للشركات ذات الإدارة الجيدة تحسن أيضاً من قدرة الأوراق المالية على توقع الأرباح المستقبلية.

حيث أن النتائج التي توصلت لها البحث لها آثار هامة بالنسبة لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية لأنها تؤكد أن فعالية حوكمة الشركات في ممارسة الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية وأن توفير هذا الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية للشركات ذات الإدارة الجيدة تحتوي على معلومات ذات قيمة للمستثمرين.

طبيعة المشكلة:

في الفترة الأخيرة كثرت المشاكل والأزمات المالية نتيجة عدم كفاية المعلومات المفصح عنها إجبارياً وعدم إتاحة المعلومات إلى كافة الأطراف وبالإضافة إلى إستغلال بعض الأطراف للمعلومات الداخلية للشركات بهدف تحقيق عوائد غير عادية على حساب البعض الآخر وكذلك زيادة المضاربة على أسعار الاسهم نتج عنها نوع من الإرباك والفوضى لمستوى أداء سوق رأس المال لذلك نادى كثيراً من الجهات بضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي.

فإن هناك مشكلة تبدأ عند إتخاذ أصحاب المدخرات قراراتهم بالإستثمار فى الأوراق المالية التى تصدرها الشركات، فأصحاب المدخرات لا يتخذون قراراتهم الإستثمارية بهدف تولى مناصب إدارية فى الشركات المصدرة للأوراق المالية، بل بهدف تحقيق عوائد إستثمارية على مداخرتهم، من هنا تبدأ خاصية إنفصال الملكية عن الإدارة وتبدأ مشكلة الوكالة فى الظهور.

حيث تعتبر المعلومات المستقبلية أداة لوضع تصور شامل عن المعلومات المالية المستقبلية للشركة حيث تتيح للإدارة تصور لنتيجة أعمال الشركة، ومركزها المالي، فإن مهمة المعلومات المالية المستقبلية هي توفير معلومات ملائمة لإحتياجات مستخدمي التقارير المالية حتى يكونوا قادرين على إتخاذ القرارات الرشيدة ويؤدي ذلك لتحسين جودة التقارير المالية.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث فى تساؤلات الآتية:

1. ما هي طبيعة المعلومات المستقبلية؟
2. ما هو أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية على جودة التقارير المالية؟

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث دراسة أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية على جودة التقارير المالية.

ويشتمل من هذا الهدف الرئيسي الاهداف الفرعية التالية:

1. تحديد ما هية وطبيعة المعلومات المستقبلية.
2. تحديد أثر الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية على جودة التقارير المالية.

فرضية البحث:

في ضوء العرض السابق لمشكلة وأهداف البحث يمكن صياغة فرضية البحث كالاتي "يساهم الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية في تحسين جودة التقارير المالية".

اهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة تنبع من أهمية الموضوع الذي نتناوله، سواء على المستوى الاجتماعي من ناحية ومستوى الفكر المحاسبي من ناحية أخرى، حيث تتناول البحث موضوعاً حيوياً من أهم الموضوعات في الأونة الاخيره، وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

1. الأهمية العلمية:

تتمثل أهمية البحث في توفير إفصاح إختياري عن المعلومات المستقبلية، والتي تعد أحد الإتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي لزيادة جودة التقارير المالية ويعتبر البحث بمثابة محاولة لسد إحدى الثغرات في الجانب التطبيقي للفكر المحاسبي فيما يتعلق بـ تصور التقارير المالية الحالية عن تلبية طموحات المستخدمين للحصول على معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات.

2. الأهمية العملية:

تعزيز وتحسين مستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية ، وبالتالي يساعد ذلك المنشآت لتحسين الأداء المالي للمنشأة ويساعد مستخدمي التقارير المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة وبالتالي يعكس بدوره على زيادة جودة التقارير المالية ويحسن من أداء المنشآت وكفاءة السوق المالي ككل.

حدود البحث:

اقتصر البحث على تناول مدى تأثير توفير الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية على جودة التقارير المالية، وذلك بقياس جودة التقارير المالية بشكل مباشر باستخدام

تمودج خصائص جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي لن تتعمق الدراسة في خلاف هذه الجوانب إلا بالقدر الذي يخدم الهدف من هذا البحث.

منهجية البحث:

تعتمد الباحثة على كل من المنهج الاستنباطي والاستقرائي كالآتي:

1- المنهج الاستنباطي:

وسيم استخدام المنهج الاستنباطي من خلال الدراسة النظرية وتحليل أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية على جودة التقارير المالية وتوضيح ذلك من خلال الكتب والدوريات العربية والاجنبية وما أصدرته المنظمات العلمية والمهنية من دراسات وتوصيات بالقوانين واللوائح المتعلقة بالانشطة الاقتصادية، وقد أوضحت تلك المراجع أهمية موضوع الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية وتعليقات الإدارة وتوجيهاتها لتحسين جودة التقارير المالية.

2- المنهج الاستقرائي:

سيتم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من الفئات الأتية: (مراقبي الحسابات بمكاتب المراجعة والمحاسبة، وأعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة بالجامعات المصرية، و مديري الحسابات بالشركات المدرجة بالبورصة المصرية) وبذلك بالتطبيق على بيئة الاعمال المصرية وذلك لقياس أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية على جودة التقارير المالية.

خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه ستقوم الباحثة بإعداد هيكل العام للبحث على النحو التالي:

أولاً: ماهية الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية.

ثانياً: أنواع المعلومات المستقبلية.

ثالثاً: أهمية توفير الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية في السوق المالي.

رابعاً: مدى مساهمة الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية في زيادة جودة التقارير المالية.

خامساً: الدراسة الميدانية.

سادساً: الخلاصة والنتائج والتوصيات.

أولاً: ماهية الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية:

تزايدت في الآونة الأخيرة الانتقادات الموجهة إلى المعلومات التاريخية - Backward Looking Information بالقوائم المالية بسبب رغبة أصحاب المصلحة Stakeholders في الحصول على معلومات مستقبلية Forward-Looking Information عالية الجودة تمكنهم من تقييم الأداء المالي المستقبلي للشركة، حيث أكدت دراسة (Beyer et al., 2010, p: 312) أن تنبؤات الإدارة تعد من أهم وأفضل أشكال الإفصاح الاختياري و أيضا مصادر المعلومات المحاسبية التي يتلقاها المستثمرون وتساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

فإن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية يضيف بعداً جديداً لعناصر جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، حيث لم تعد المعلومات المستقبلية تقتصر على التنبؤ بالأرباح المستقبلية ولكن اتسعت لتضم إفصاحات مالية مثل التنبؤ بالتدفقات النقدية وغير مالية مثل المخاطر التي قد تؤثر على الأداء المستقبلي للشركة (Ajinkya et al., 2005, p: 347, karamanou and vafeas, 2005).

وبموجب معيار المراجعة المصري رقم 3400 لسنة 2008، قد عرف المعلومات المستقبلية بأنها " تلك المعلومات المالية المبنية على افتراضات عن الأحداث التي قد تقع في المستقبل ورد فعل المنشأة المحتمل تجاهها، وهي بطبيعتها للحكم الشخصي بدرجة عالية ويتطلب إعدادها ممارسة قدر كبير من الحكم الشخصي، وقد تكون المعلومات المستقبلية في صورة تنبؤات أو تقديرات مستقبلية أو خليط من كليهما و على سبيل المثال قد يكون هناك تنبؤات عن عام وأحد بالاضافة إلى تقديرات مستقبلية عن خمسة أعوام (الهيئة العامة للرقابة المالية، قرار وزاري رقم 166، 2008، ص:5).

" كما عرف إرشاد تطبيق الإدارة ضمن إصدارات (IFRS) عام 2010 بأن المعلومات المستقبلية Forward-looking information "هي المعلومات المتعلقة بالمستقبل وتشمل المعلومات المتعلقة بالتوقعات و الخطط التي يمكن عرضها لاحقا على أنها معلومات تاريخية (أي النتائج) وتكون هذه المعلومات غير موضوعية ويتطلب عرضها ممارسة حكم مهني" (IASB, 2010).

حيث عرف (Hussainey k., and Aljifri k., 2007,p:883) أن الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية هو فئة المعلومات التي تشير إلى الخطط الحالية والتوقعات المستقبلية التي تمكن المستثمرين والمستخدمين الآخرين من تقييم الاداء المالي المستقبلي للشركة، هذا الإفصاح التطلعي ينطوي على توقعات مالية مثل أرباح السنة القادمة،

والإيرادات المتوقعة والتدفقات النقدية المتوقعة ، كما يتضمن الإفصاح التطلع على معلومات غير المالية مثل المخاطر والشكوك التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على النتائج الفعلية و تؤدي إلى اختلافها عن النتائج المتوقعة.

كما عرفتها (إيمان، 2014، ص:288) بأنها "معلومات قابلة للتحقق توضح نتائج عمليات الشركة وتدفقاتها النقدية ومركزها المالي وأهم المؤشرات المحاسبية ومعلومات تكملية نوعية مرتبطة بالأداء المالي، وتعد لفترات مستقبلية قصيرة أو طويلة المدى".
ومن خلال التعريفات السابقة يتضح ما يلي:

■ يتضمن إفصاح الإدارة عن المعلومات المستقبلية تقييم الاداء المالي المستقبلي للشركة والتنبؤ بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية.

■ يشمل إفصاح الإدارة عن المعلومات المستقبلية الإفصاح عن المعلومات غير المالية لتوضيح المخاطر التي قد تؤثر على الاداء المستقبلي للشركة.

■ يعتبر الإفصاح عن المعلومات المستقبلية اختيارياً وبدون أي إلزام من الجهات الرقابية وذلك لزيادة درجة الثقة بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية.

ومما سبق نستنتج أن الإفصاحات الاجبارية لم تكن كافية لتجنب انهيارات كثير من الشركات و حدوث الأزمات الاقتصادية مما أدى لمطالبة المستثمرين و الممولين و أصحاب العلاقات بالمزيد من الإفصاحات تتجاوز الإفصاحات القانونية ،، مثل الإفصاح الاختياري عن معلومات استراتيجية مستقبلية للشركة و معلومات غير مالية والتدفقات النقدية وهذا ما سيتم توضيحه في النقطة التالية .

ثانياً: أنواع المعلومات المستقبلية:

مما سبق توصلنا الى أنه يجب الإفصاح عن المعلومات المستقبلية و ذلك لزيادة درجة الثقة بين الإدارة ومستخدمي المعلومات المالية و فيما يلي بعض المعلومات التي يجب الإفصاح عنها و ذلك في ضوء ما اطلعت عليه الباحثه من خلال الدراسات التي قامت بتحديد احتياجات المستخدمين للمعلومات وهي كالآتي:

1- توفير معلومات مستقبلية وتوضيح سياسات الإدارة التي تساعد على تحسين القابلية للتنبؤ بواقع الحال المالي مستقبلاً، مما سيؤدي الى كفاءة القرارات المستقبلية خاصة إذا تمكنت الإدارة من تبرير وجهات نظرها و إفتراضاتها المستقبلية (انعام، 2013، ص:7).

2- توفير معلومات لصنع القرار المالي وخطط الادارة المستقبلية (هيثم، 2014، ص: 9).

3- معلومات ملائمة لاحتياجات المستثمرين:

أي معلومات تساعد المستثمرين في تقييم قدرة المنشآت على توليد تدفقات نقدية يمكن توزيعها، والوفاء بالتزاماتها عند استحقاق و مدى كفاية هذه التدفقات (عبد المنعم، 2012، ص: 34).

4- معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها:

يهتم المستثمرين بالمعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية و مصادرها لغرض إجراء المقارنات الزمنية والمكانية و محاولة التفرقة بين المصادر المباشرة للتدفق النقدي، و المصادر غير المباشرة وقدرتها على تحقيق و توليد التدفقات النقدية، كما يهتم المستثمرين بالالتزامات باعتبارها أنها تمثل أسباباً مباشرة للمدفوعات النقدية ومدى التزام المنشأة بتحويل الموارد إلى تدفقات، وعلى ذلك فإن المستثمرين بحاجة إلى معلومات تساعد على تحديد نقاط الضعف والقوة الحالية، والسيولة، ومؤشرات سداد الالتزامات (عبد المنعم، 2012، ص: 34).

5- معلومات عن المخاطر غير المالية مستقبلية للشركات:

تعددت المخاطر غير المالية المستقبلية التي قد تتعرض لها الشركات حيث عرفها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 " مخاطر السوق Market Risk بأنها مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق، وتشمل مخاطر السوق ثلاثة أنواع هي: مخاطر العملة و مخاطر سعر الفائدة و مخاطر الأسعار الأخرى (IFRS 7, 2012,p:42).

حيث أوضح (علاء، 2014، ص: 168) أن من المعلومات الغير مالية للمخاطر التي تؤثر على وضع الشركة ويجب الإفصاح عنها كالآتي:

- معلومات عن مخاطر الأعمال وتنتج عن عدم قدرة المنشأة على الاحتفاظ بالميزة التنافسية لها أو إضافة قيمة للمساهمين.
- معلومات عن المخاطر الاستراتيجية وتنتج عن التغيرات في الاقتصاد القومي.
- معلومات عن المخاطر السياسية وتعرض لها الشركات نتيجة توجهات سياسية على مستوى الشركة أو الدولة (مثل عدم استقرار النظم الاقتصادية والسياسية).
- معلومات عن المخاطر البيئية و تتعرض لها الشركات بسبب الآثار السلبية لعمليات وأنشطة الشركات على البيئة المحيطة بها.

- معلومات عن مخاطر عدم الالتزام و تتعرض لها الشركات بسبب عدم الالتزام بالقوانين أو القواعد المنظمة لعمليات وأنشطة الشركات.
 - معلومات عن مخاطر التشغيل وتتعرض لها الشركات نتيجة إتخاذ قرارات إدارية خاطئة للإنتاج أو التسويق أو مخاطر العمالة أو مخاطر أمن المعلومات أو مخاطر حماية أصول الشركة.
- وبسمح الإفصاح المتعلق بالمخاطر للأطراف الخارجية بمراقبة أداء كبار المديرين وتقييم الأداء الاقتصادي في المستقبل للشركة (Al-Hadi et al, 2016,p:147).

ثالثاً: أهمية توفير الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية في السوق المالي:

زاد الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية بعد تزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال لجعل التعامل في هذه الأسواق أكثر عدالة لتوفير فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات (إنعام، 2013، ص:6)، حيث يجب شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمى هذه التقارير صورة واضحة صحيحة عن الوحدة المحاسبية (الشيرازي، 1990، ص:322).

فإن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية من قبل الشركات بالإضافة إلى التقرير السنوي قد يوفر للمستثمرين معلومات ذات قيمة في التنبؤ بأداء الشركات في المستقبل (Aljifri K. et al, 2007, P:881)، كما يبرر إفصاح الإدارة عن المعلومات المستقبلية فيما يلي:

- يؤدي إفصاح الإدارة عن المعلومات المستقبلية ضمن التقارير السنوية أو في قسرة مناقشة إلى توفير معلومات ذات مصداقية مرتفعة يعتمد عليها المستثمرون بدلاً من استخدامهم لمصادر وقنوات غير رسمية للحصول على معلومات مضللة مما يعرضهم لضياح أموالهم (إيمان، 2014، ص:289).
- يساهم تقديم الإدارة لمعلومات مالية مستقبلية في التنبؤ بمؤشرات الأداء التشغيلي للشركات والنفقات الرأسمالية المستقبلية مما يوفر معلومات يعتمد عليها المحللون الماليون في تصحيح أخطائهم وتحسين توقعاتهم عن الأداء المالي المستقبلي للشركة (إيمان، 2014، ص:289).
- تستند قرارات الاستثمار إلى التوقعات المستقبلية، ولذلك فإن المعلومات عن المستقبل تسهل اتخاذ قرارات أفضل (Keiso et al, 2010,P:1341).
- يساعد الإفصاح عن التنبؤات وتوقعات المبيعات من مصداقية توقعات الأرباح حيث يمكن للمستثمرين تقييم أفضل لمصداقية توقعات الأرباح مع معرفتهم الأعمال وغيرها

من العوامل الاقتصادية الكلية عندما يفصح المحللون الماليون توقعات المبيعات
(Keung, 2010,P:2048).

- يتجاوب سعر السهم في أسواق المال عند الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية بنسبة تفوق الاستجابة لنتائج العمليات من إيرادات وأرباح تاريخية، كما يمكن توقع أسعار الأسهم بصورة أكثر دقة (إيمان، 2014، ص: 290).
- ترتفع درجة الثقة في مهارات وكفاءة الإدارة حال قيامها بنشر تنبؤات مالية وغير مالية على فترات دورية، ثم تقوم بتعديلها إذا ما تغيرت الظروف والافتراضات التي بنيت عليها أو العوامل البيئية المؤثرة المحيطة بالشركة كما تمثل حافزاً للإدارة لمضاعفة جهودها بغية تحقيق الأرقام المعلنة لزيادة درجة الثقة بها وجذب المزيد من الاستثمارات (إيمان، 2014، ص: 290).

رابعاً: مدي مساهمة الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية في زيادة جودة التقارير المالية:

وهنا سوف نستعرض آراء الباحثين لمدي مساهمة الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية في تحسين جودة التقارير المالية وهي كالآتي:

في عام 2009 ولتحسين قابلية المقارنة بين الشركات الإيطالية، أصدر المعهد الإيطالي للمحاسبين (Consiglio Nazionale Dottori Commercialisti ed Esperti Contabili) CNDCEC (-) وهو المجلس الوطني للإحصاء، توجيهات طوعية لدعم المدراء في إعداد برامجهم. وتقدم التوجيهات عدة توصيات ومؤشرات، لا سيما فيما يتعلق بمجموعة الإفصاح الجديدة التي يتطلبها التوجيه الأوربي n. 51/2003 (macchioni,2013).

- وتري دراسة (Alkhatib, 2014,P:858) أن المعلومات المستقبلية تشير إلى التنبؤات التجارية حول مستقبل حالة الأعمال التجارية التي توفر في نهاية المطاف للمساهمين معلومات مفيدة عن آفاق الشركة المستقبلية، ولهذا يمكن العثور عليها في تقرير رئيس المنشأة. وكثيراً ما يتساءل مساهمو المنشأة عن الإدارة حول التوقعات المستقبلية للشركة بمعنى ما سيحدث للشركة في المستقبل. ومن الواضح أن الإدارة لا يمكنها التنبؤ أو إعطاء إجابة معينة لما سيحدث للشركة في المستقبل، ولكنها في وضع جيد لمراقبة أحدث اتجاهات السوق ومن ثم تقديم تفسيرات حول ما تقترح المنشأة أو تنوي القيام به للمساهمين.

ويرى أيضا أن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية يتضمن معلومات حول التوقعات المالية للشركة، مثل توقعات الإيرادات والتدفقات النقدية وحجم المبيعات. فإنه يتضمن أيضا معلومات عن التوقعات غير المالية مثل العوامل التي قد تؤثر على أداء المنشأة في المستقبل على سبيل المثال المخاطر وغموض الأعمال في المستقبل والتحليل والتقييم والعلاقة بين الوكالات والعمليات والمعلومات العامة ذات الصلة عن المنشأة. ويؤدي الإفصاح عن المعلومات التطلعية في معظم الحالات إلى تقليل عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والشركات التي تساعد المستخدمين المهتمين أو الأطراف المهتمة على اتخاذ القرارات الاستثمارية المستنيرة.

- وتري دراسة (Berndt et al, 2007,P:397) أنه من وجهة النظر التقليدية، أن هدف القوائم المالية تقديم معلومات عن الوضع الاقتصادي للمنشأة التي هي مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية ومراقبة جودة الإدارة، وهذا الهدف هو الجزء المكون من مختلف نظم المحاسبة الوطنية. ويحتاج المستثمرين إلى معلومات حول المبالغ والتوقيت وعدم اليقين للتدفقات الاقتصادية المستقبلية الداخلة والخارجة من المنشأة.

وبصفة عامة، هناك حاجة إلى معلومات لغرضين:

• **أولاً: من الناحية الاقتصادية:**

تعتبر التقارير المالية مصدراً هاماً وموثوقاً للمعلومات لتساعد على تخصيص رأس المال بكفاءة أكبر، وقد تؤدي المعلومات المضللة إلى تحويل الأموال إلى شركات غير فعالة وبذلك قد تنهار أسواق رأس المال عندما يشعر أولئك الذين يتخذون القرارات التجارية والاقتصادية عادة أنهم يحصلون على معلومات غير كافية أو متحيزة.

حيث أن توافر التقارير المالية تقلل من عدم تماثل المعلومات بين العاملين في الشركة (أي الإدارة) وغيرهم (أي المستثمرين) ليس فقط سوق المال المتأثر بالتقارير المالية بل تؤثر أيضا أداء السوق للمنشأة على بيانات التقارير المالية، على سبيل المثال عندما تكون خطط التعويض الإداري مستندة إلى المخزون.

• **ثانياً: من الناحية القانونية:**

يجب حماية المستثمرين بالمعلومات حيث لا تؤدي المعلومات المضللة إلى توجيه رأس المال إلى منشآت غير فعالة فحسب، كما أن المسؤولين عن إعداد التقارير المالية مهددون بعواقب قانونية.

- وتري دراسة (Bravo, 2016, P:123) أنه من الناحية النظرية تقلل مستويات الإفصاح المتزايدة من إمكانية عدم تماثل المعلومات والتي تقاس من خلال انتشار العطاءات وسهولة الأسهم و تقلب عائدات الأسهم وتشير البحوث السابقة إلى أن جودة المعلومات تؤثر على عدم اليقين بشأن مستقبل الشركة وتقلب المخزون، وقد يتخذ الإفصاح أشكالاً مختلفة وليس كل أنواع الإفصاح عن المعلومات سيكون لها نفس التأثير على أسواق رأس المال، حيث يهتم كل من المديرين وواضعي السياسات بالتأكد من المعلومات المفيدة للمستثمرين والتي يمكن أن تكون لها تأثير على أسواق المال.

وعلى وجه التحديد فإن للمعلومات التطلعية أهمية حاسمة، لأن المعلومات التاريخية قد لا تكون كافية للمستثمرين، وقد ذكر كل من الهيئات والمنظمات والباحثين أهمية المعلومات التطلعية من أجل تحسين التنبؤات بمنشأة ما وتيسير عمليات اتخاذ القرارات في الأسواق غير العاملة.

- تري دراسة (Ten, et al,2013,P:3) أنه يتم تقديم التقارير السردية عادة لإعطاء نظرة عن المنشأة "من خلال وجهة نظر الإدارة" لاستكمال وتوسيع المعلومات المقدمة في البيانات المالية للمنشآت المدرجة. وفي 1980 ذكرت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) أن المبدأ الأساسي الأول في تقارير الإدارة والتحليلاتها (MD&A) هو " تقديم شرح سردي للبيانات المالية للشركة التي تمكن المستثمرين من رؤية أداء الشركة وأفاقها من خلال عيون الإدارة".

وتري الباحثه أن الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية لها تأثير كبير على زيادة جودة التقارير المالية لتضمنها الكثير من المعلومات المستقبلية والتنبؤات الهامة ومعلومات حول التوقعات المالية للشركة، مثل توقعات الإيرادات والتدفقات النقدية وحجم المبيعات. فإنه يتضمن أيضا معلومات عن التوقعات غير المالية مثل العوامل التي قد تؤثر على أداء المنشأة في المستقبل على سبيل المثال المخاطر وغموض الأعمال في المستقبل حيث يؤدي ذلك إلى تحسين اتصالات الوحدة مع الأسواق الرأسمالية، زيادة فائدة التقارير المالية بالنسبة للمستخدمين توفير المعلومات اللازمة للمستخدمين لإتخاذ القرارات فيما يتعلق بتقييم توقعات المنشأة ومخاطرها الأساسية، تقييم أداء المنشأة وإجراءات إدارتها المتخذة فيما يتعلق بالاستراتيجيات والخطط المستقبلية، حيث أن هذه التقارير تقوم بإعطاء المستثمرين شرح سردي للبيانات المالية وغير المالية من خلال عيون الإدارة وأفاقها.

خامساً: الدراسة الميدانية:

أولاً: هدف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى إختبار مدى صحة النتائج التي توصلت إليها الباحثة من الدراسة النظرية وذلك من خلال استطلاع آراء الأطراف ذوي الاهتمام حول مدى أهمية توفير الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية وتأثيره على جودة التقارير المالية.

ثانياً : مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

يتمثل مجتمع الدراسة فى المتخصصين فى المحاسبة والمراجعة الأكاديميين و المهنيين سواء كانوا معدين للتقارير المالية أو مراقبي الحسابات، ويبلغ عددهم (759) مفردة، حيث يتكون مجتمع الدراسة بصفة عامة من ثلاثة فئات كما يلي:

الفئة الأولى: المديرين الماليين بالشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

الفئة الثانية: مراقبي الحسابات لمكاتب المحاسبة والمراجعة.

الفئة الثالثة: أعضاء هيئة التدريس بإحدى كليات التجارة الجامعات المصرية.

والجدول التالي يوضح توزيع هؤلاء فئات الدراسة:

جدول (1): توزيع فئات الدراسة

فئات الدراسة	عدد فئات العينة	%
المديرين الماليين	263	34.65
مراقبي الحسابات	298	39.26
أعضاء هيئة التدريس	198	26.09
الإجمالي	759	100.0

1. عينة الدراسة

لإجراء الدراسة الميدانية تم الاعتماد على إختيار عينة عشوائية طبقية، حيث تم حساب الحجم الإجمالي للعينة، ثم توزيع مفردات العينة على فئات الدراسة السابق ذكرها بطريقة التوزيع المتناسب.

• حجم العينة الإجمالي

تم حساب حجم العينة الإجمالي بالاعتماد على المعادلة التالية (جلال، 2003):

$$n = \frac{N}{336}$$

$$(N - 1) e^2 + 1$$

حيث:

n : تشير إلى حجم العينة المختارة.

N : حجم المجتمع .

e : الخطأ المسموح به.

وبالتالي يقدر حجم العينة المختارة كما يلي:

$$n \approx 759 / (759-1) (0.10)^2 + 1 = 89$$

• توزيع العينة على الطبقات المختلفة

تم توزيع العينة على الفئات المختلفة باستخدام التوزيع المتناسب كما يلي:

$$n_i = \frac{N_i}{N} * n$$

حيث:

n_i : حجم العينة التي يجب حسابها من الطبقة ا

N_i: حجم الطبقة ا

N : حجم المجتمع

n: حجم العينة الإجمالي

ومن هنا نجد حجم العينة لكل فئة كالآتي:

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة الميدانية على فئات الدراسة

فئات الدراسة	%	حجم العينة
المديرين الماليين	34.7	31
مراقبي الحسابات	39.3	35
أعضاء هيئة التدريس	26.0	23
الإجمالي	100.0	89

واعتبرت الباحثة حجم العينة المطلوب وهو 89 استمارة استقصاء صالحة للتحليل الإحصائي هو الحد الأدنى حيث قامت بتوزيع قوائم الاستقصاء عن طريق التسليم باليد، ويوضح الجدول التالي القوائم الموزعة والمستلمة وغير المستلمة لفئات الدراسة:

جدول رقم (3) يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي

فئات الدراسة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة القوائم المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي لاجمالي الموزع لكل فئة
المديرين الماليين	20	15	75%
مراقبي الحسابات	85	80	94.12%
أعضاء هيئة التدريس	45	44	97.78%
الإجمالي	150	139	92.67%

وفي ضوء الجدول السابق يتضح أن معدل القوائم الصالحة للتحليل الإحصائي لكل فئات الدراسة (92.67%) ويعد هذا معدل مناسب، وهو ما يمكن الاعتماد عليه في اختبار فروض البحث.

ثالثاً : اساليب تجميع بيانات الدراسة الميدانية

اعتمدت الباحثة في الحصول علي البيانات الأولية من عينة الدراسة الميدانية واختبار الفروض علي أسلوب قائمة الاستبيان المدعمة بالمقابلات الشخصية.

رابعاً : تصميم قائمة الاستبيان

إعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على قائمة الاستقصاء، حيث قامت الباحثة بإعداد قائمة استقصاء على هيئة مجموعة من العبارات تم إعدادها وفقاً لفروض وأهداف الدراسة لتأكيد الجانب النظري عن طريق تحليل ردود المستقصي منهم على هذه العبارات.

وتم إعداد قائمة الاستقصاء بحيث تشمل على مجموعتين:

القسم الأول: تحتوي على بيانات شخصية عن المستقصي منهم وذلك لاستخدامها في تحليل العلاقة بين إجابات المستقصي منهم وخبراتهم العلمية والعملية وكذلك تساهم في الاطمئنان لنتائج الدراسة، وتشمل الآتي:

أ. وظيفة المشارك في الاستقصاء.

ب. المستوي التعليمي للمستقصي منه.

ج. عدد سنوات الخبرة في مزاولة المهنة.

القسم الثاني: تحتوي على عبارات قائمة الاستقصاء، وتم تقسيمها إلى المجموعات كالتالي: المجموعة الأولى: أهمية توفير الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية.

المجموعة الثانية: تأثير الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية فى تحسين جودة التقارير المالية.

خامساً : إختبار ثبات وصدق قائمة الإستبيان

تتم حساب معاملي الثبات (Reliability) والصدق (Validity) قبل إجراء التحليل الإحصائي للبيانات، و الجدول التالي يوضح نتائج إختبار الثبات والصدق لأسئلة قائمة الإستبيان.

جدول رقم (4): معاملات الثبات والصدق لمقاييس قائمة الاستقصاء

المجموعات	عدد العناصر	معامل الثبات	معامل الصدق
المجموعة الأولى: أهمية توفير الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية.	13	0.847	0.920
المجموعة الثانية: أهمية توفير الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية.	5	0.672	0.819

وبعد إختبار الثبات لمقاييس الدراسة بإستخدام معامل ألفا- كرونباخ، حيث حققت معاملات ثبات بمعدلات مرتفعة، حيث تراوحت بين (0.672) و(0.891) لمجموعات قائمة الاستقصاء، كما أن معاملات الصدق مرتفعة، حيث تراوحت بين (0.819) و (0.944) مما يدل على أن معامل الصدق جاء لجميع أسئلة قائمة الاستقصاء أعلى من (0.60) هذا يدل على وجود درجة عالية من الثبات بالنسبة لإجابات المستقضي منهم على العبارات الواردة بقائمة الاستقصاء، مما يدل على الثبات المرتفع لعينة الدراسة.

سادساً: أساليب تحليل بيانات الدراسة الميدانية (الأساليب الإحصائية المستخدمة)

تم التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية باستخدام الحزمة الإحصائية فى العلوم الاجتماعية (SPSS) (Statistical Package for Social Science)، وتم إختبار فرض الدراسة الذي ينص على ان يساهم الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية فى تحسين جودة التقارير المالية.

وتتناول الباحثة إختبار الفرض السابق بالإعتماد على إختبار كا- تربيع كالتالى:

أختبار كا- تربيع		الإحصاء	المتوسط الحسابي	استجابات عينة الدراسة					الفقرات
المعنوية Sig.	القيمة 2			مواضع تماماً	غير مواضع	محايد	مواضع تماماً	مواضع تماماً	
		ف							
		ي							

0.000	115.281	0.806	4.24	0	4	20	53	62	عدد	توفير معلومات عن المخاطر المتوقعة التي قد تمر بها المنشأة يؤدي إلى زيادة قدرة المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية على تفسير العوائد الاستثمارية بدقة.
				0.0	2.9	14.4	38.1	44.6	%	
0.000	156.863	0.691	4.17	0	3	14	78	44	عدد	توفير معلومات تتعلق بخطط الإدارة المستقبلية يزيد من فهم مستخدمي التقارير المالية للاتجاه العام للمنشأة وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية.
				0.0	2.2	10.1	56.1	31.7	%	

جدول (5): نتائج اختبار كا- تربيع لإختبار المجموعة الثانية

وقد أظهرت إجابات عينة الدراسة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على مدى تأثير الإفصاح الإختباري عن المعلومات المستقبلية في تحسين جودة التقارير المالية حيث كان الوسط الحسابي أعلى من (3) وهي قيم مرتفعة وحيث توجد فروق بين التكرارات الموزعة وذلك للأراء الموافقة على الفقرات وتشير نتيجة اختبار كا- تربيع إلى أن هذه الفروق تعتبر معنوية وذات دلالة إحصائية، حيث إن مستوي المعنوية أقل من 5%، ومن ثم فإن الغالبية يرون أن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.

وبناء على ذلك يتم قبول الفرض القائل "يساهم الإفصاح الإختباري عن المعلومات المستقبلية في جودة التقارير المالية"

سابعاً: الخلاصة والنتائج والتوصيات:

أولاً: الخلاصة

يتناول البحث دراسة أثر الإفصاح الإختباري عن المعلومات المستقبلية على جودة التقارير المالية، وذلك من خلال التعرف على ماهية الإفصاح الإختباري عن المعلومات المستقبلية، بالإضافة إلى دراسة أهمية توفير هذه المعلومات للسوق المالي ومدى مساهمتها في تحسين جودة التقارير المالية وذلك بتناول بعض آراء الباحثين حول ذلك. وتم اختبار مدى صحة نتائج البحث بإجراء دراسة ميدانية لإستطلاع آراء الاطراف ذوي الاهتمام حول مدى أهمية توفير الإفصاح الإختباري عن المعلومات المستقبلية وتأثيره على جودة التقارير المالية.

ثانياً: النتائج

1- تمثل الإفصاح الإختباري عن المعلومات المستقبلية أهم المعلومات التي تحويها القوائم لأنها تمثل الركيزة الأساسية لتقييم الأنشطة الاقتصادية.

- 2- تزايد دور المعلومات المستقبلية في عملية التقييم وترشيد قرارات الإستثمار في ظل التطورات الاقتصادية مؤخراً والتي جعلت التقارير المالية الحالية غير كافية لإتخاذ القرارات المناسبة، مع زيادة الحاجة إلى مزيد من الشفافية للتغلب على الأزمات المالية، خاصة في ظل عدم الإستقرار الإقتصادي الذي يعاني منه العالم في الآونة الأخيرة، حيث يمثل الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية الحلول المثلى للعديد من المشكلات الخاصة بإتخاذ القرارات لدى المستثمرين ومخذي القرارات.
- 3- بناءً على نتائج الدراسة الميدانية تم قبول الفرض القائبل بأن "يساهم الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية في جودة التقارير المالية".

وفي ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة توصي الباحثة:

- 1- ضرورة إصدار معيار محاسبي خاص بالإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية يتناول كيفية إعداده وعرضه وبنوده، ويجب أن يكون المعيار مرناً حتى تتمكن المحاسبة من مواكبة كافة التطورات التكنولوجية الحديثة.
- 2- الإهتمام بشكل أكبر بالمعلومات المستقبلية ووضعها بشكل يسهل تفسيره من قبل المستثمرين ومطلبي القوائم المالية ومخذي القرارات.
- 3- ضرورة عقد دورات تدريبية متعمقة وشاملة في مجال إعداد التقارير المالية التي تشمل على معلومات مستقبلية وأيضاً عقد دورات لتبمية مهارات المحاسبين.

المراجع باللغة العربية:

الكتب

- عباس مهدي الشيرازي، "نظرية المحاسبة"، رسالة دكتوراه، جامعة الكويت، الطبعة الاولى، 1990.

رسائل

- 1- إنعام محسن حسن زويلف، "الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ودورها في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي"، جامعة الزيتونة الاردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2013.
- 2- عبد المنعم عطاء العلول، " دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة- فلسطين"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2012.

- 3- مصطفى يوسف سبسي، " دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات فى اتخاذ القرارات (دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، جامعة حلب، 2011.
- 4- معيار المراجعة للمصري لمهام التأكد رقم (3400) اختبار المعلومات المالية المستقبلية، هيئة الرقابة المالية، 2008.
- 5- مهدي عبد الله محسن، " الإفصاح فى القوائم المالية للشركات والمؤسسات: دراسة مقارنة بين الهند واليمن"، رسالة دكتوراه، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، علمية محكمة متخصصة، العدد الثالث، 2009.

دوريات

- 1- ايمان محمد سعد، "إطار مقترح للمعلومات المالية المستقبلية واختباره من منظور المستثمرين فى سوق الأوراق المالية: دراسة ميدانية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة ، جامعة طنطا، 2014.
- 2- سعد محمد مارق، " قياس مستوي الإفصاح الاهتباري فى التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 23 ع 1، (2009).
- 3- علاء الدين توفيق، " الإفصاح عن المخاطر: المحتوى الاعلامى والأثار الاقتصادية دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2014.
- 4- هيثم محمد البسيونى، " الإفصاح السردى كأحد أدوات التقارير المتكاملة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة نظرية تحليلية)"، مجلة البحوث المالية التجارية، العدد الثالث، 2014.

المراجع باللغة الإنجليزية

Book

- Kieso E. Donald, & Weygandt J. Jerry and Warfield D. Terry, "Intermediate Accounting", John Wiley & Sons, The 13th ED, 2010.

Periodical

- 1- Ajinkya B. Bipin ,& Gift J. Michael, "Corporate Managers' Earnings Forecasts and Symmetrical Adjustments of Market Expectations", Journal of Accounting Research, Autumn, 1984.

- 2- Al- Hadi A., & Hasan M. Mostafa and Habib A., "Risk Committee, Firm Life Cycle, and Market Risk Disclosures", Corporate Governance: An International Review, 24(2),2016.
- 3- Aljifri K., & Hussainey K., "The Determinants Of Forward-Looking Information In Annual Reports of USA Companies", Managerial Auditing Journal, Vol.22, No.9, 2007.
- 4- AlKhatib K., "The Determinants of Forward-Looking Information Disclosure", Procedia-Social and Behavioral Sciences, Vol.109, Jen 2014.
- 5- Berndt T., and Leibfried P., "Corporate Governance and Financial Reporting", Corporate Ownership & Control, Vol. 4, Issue 4, 2007.
- 6- Beyer A., & Cohen A. Daniel ,& Lys Z. Thomas and Walther R. Beverly, "The Financial Reporting Environment: Review of the Recent Literature", Journal of Accounting and Economics, Vol: 50, Issue (2-3),2010.
- 7- Bravo F., "Forward- Looking Disclosure and Corporate Reputation as Mechanisms to Reduce Stock Return Volatility", Spanish Accounting Review, Vol.19, Issue 1, 2016.
- 8- Hussainey k.,& Wang M., "Voluntary Forward-Looking Statements driven by Corporate Governance and their Value Relevance", J. Account. Public Policy, 32, 2013.
- 9- IASB, IFRS Practice Statement- "Management Commentary", The International Accounting Standards Board, 2010.
- 10- Karamanou I. ,& Vafes N. , "The Association Between Corporate Boards, Audit Committees, and Management Earnings Forecasts: An Empirical Analysis", Journal of Accounting Research, Vol 43, No. 3 , 2005.
- 11- Keung C. Edmund, "Do Supplementary Sales Forecasts Increase The Credibility of Financial Analysts' Earnings Forecasts?", The Accounting Review, Vol. 85, No. 6, 2010.
- 12- Macchioni R., & Sannino G., & Ginesti G., and Drago C., "Firm's Disclosure Compliance With IASB'S Management Commentary Framework: an empirical investigation", Rivista Italiana DI regioneriae DI Economist Aziendal, September 2013.
- 13- Ten S. Serene and Trace A., "An Investigation of The International Comparability of Management Commentary Reports", Financial research network, August 2013.

